رئيسي دعا الأوساط الدولية إلى تحمل مسؤولياتها للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في غزة

الخامنئي: السنة الإيرانية الجديدة هي عام قفزة الإنتاج بمشاركة الشعب

أكد قائد الثورة الإسلامية في إيران علي الخامنئي وجود قدرات كبيرة في القطاع الشعبي ودعا إلى تفعيلها والاستفادة منها لمصلحة الوطن والشعب، على حين اعتبر الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أن أحد أخطر الأهداف لعدوان الكيان الصهيوني على غزة يتمثل في القضاء على كل آثار الحياة والهوية الفلسطينية.

وخلال كلمة متلفزة بمناسبة حلول السنة الإيرانية الجديدة أمس أشار الخامنئي إلى أن العام الجديد سيكون عام «قفزة الإنتاج بمشاركة الشعب»، وقال: «إذا أردنا تحقيق قفزة في الإنتاج علينا إضفاء الطابع الشعبي على الاقتصاد، وأن نفسح المجال أمام الشعب بصورة ملموسة وإزالة العوائق أمام حضوره».

وأضاف: «هناك قدرات كبيرة في القطاع الشعبي ويجب تفعيل هذه القدرات، والاستفادة منها لمصلحة الوطن والشعب».

موضحاً أن تشخيص آراء الخبراء الاقتصاديين يقودنا إلى استنتاج أن مفتاح حل مشكلات البلاد الاقتصادية بما في ذلك التضخم والبطالة وقيمة العملة الوطنية هو الإنتاج. ولهذا السبب تم الاعتماد في السنوات القليلة الماضية على مسألة الإنتاج، ولذلك فإننا في العام الجديد نعتمد أيضاً على مسألة الإنتاج وتنوقع قفزة في هذه القضية.

من جانبه قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في كلمة له: إن «العام الإيراني الجديد سيكون عام المزيد من خفض التضخم وزيادة الإنتاج»، مؤكداً أن الحكومة ستبذل جهوداً لتحقيق شعار «قفزة الإنتاج بمشاركة الشعب».

من جهة ثانية، دعا الرئيس الإيراني الأمم المتحدة ومنظمة «التعاون الإسلامي» ومحكمة العدل الدولية إلى تحمل مسؤولياتها والحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في فلسطين وغزة.

وذكرت وكالة «إرنا» الرسمية الإيرانية أمس أن رئيسي في رسالة وجهها أول من أمس الثلاثاء إلى الأوساط الدولية المذكورة، أكد أنه «مما لا شك فيه أن استمرار الإبادة الجماعية اليوم في غزة وجرائم حرب الكيان الصهيوني في الضفة الغربية تمثل الهاجس الرئيس للأمة الإسلامية».

وقال رئيسي: إن أحد الأهداف الخطرة للكيان الصهيوني يتمثل في القضاء على كل آثار الحياة والهوية الفلسطينية، وفرض ظروف الانهيار الاجتماعي والمدني والتهجير القسري لسكان قطاع غزة والضفة الغربية إلى دول الجوار، وهذه الوتيرة تثبت أن هذا الكيان الإجرامي يتعمد مواصلة سياسة التدمير التام لشعب فلسطين وهويته بتواطؤ أميركا.

ورأى أن الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في فلسطين وغزة تمثل مسؤولية ملحة للأوساط الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة «التعاون الإسلامي» ومحكمة العدل الدولية. وحذر في هذه الظروف الحساسة وفي شهر رمضان المبارك، من استمرار الإبادة الوحشية السافرة بحق الشعب الفلسطيني، مؤكداً مرة أخرى ضرورة اتخاذ إجراءات مؤثرة بهدف وقف الإبادة الجماعية والرفع التام للحصار وتقديم الأمرين والمنفذين في الكيان الصهيوني الإجرامي إلى العدالة.

وكالات

قائد الثورة الإسلامية في إيران علي الخامنئي خلال كلمة متلفزة بمناسبة حلول السنة الإيرانية الجديدة (عن الانترنت)

اكتشفا منعت الطائرات الحربية الإسرائيلية من استخدام مطار بريستويك

كندا توقف صادراتها من الأسلحة إلى كيان الاحتلال

أعلنت الحكومة الاسكتلندية منع الطائرات الحربية الإسرائيلية من الهبوط في مطار غلاسكو بريستويك، بالتزامن مع إعلان مسؤول حكومي كندي أن كندا أوقفت تصدير الأسلحة إلى الكيان الإسرائيلي على خلفية استمرار العدوان على قطاع غزة.

وحسب صحيفة «سكوتشمان» البريطانية، جاء قرار الحكومة الاسكتلندية في أعقاب تقارير إعلامية حول فتح بريطانيا مطاراتها أمام الطائرات الإسرائيلية في خضم الإبادة الجماعية التي يرتكبها كيان الاحتلال في قطاع غزة. ونقلت الصحيفة عن الحكومة الاسكتلندية قولها: إن «مطار غلاسكو بريستويك لن يتعامل مع قوات الاحتلال الإسرائيلي».

إلى ذلك دعا حزب الخضر الاسكتلندي الحكومة البريطانية إلى منع جميع الطائرات الإسرائيلية من دخول المجال الجوي لبريطانيا بعد قرار مطار بريستويك، في حين أكد عضو البرلمان الاسكتلندي روس غرير أن الطائرات التابعة لكيان الاحتلال التي هبطت سابقاً في بريستويك محملة على الأرجح بالأسلحة لقصف المدارس والمستشفيات والمنازل والأحياء السكنية في غزة، ويجب منعها جميعاً من دخول المجال الجوي البريطاني.

على خط موازٍ، أفاد مصدر حكومي بأن كندا أوقفت تصدير الأسلحة إلى الكيان الإسرائيلي على خلفية استمرار العدوان على قطاع غزة، وقال: إن هذا القرار جاء بعد أن أصدر البرلمان الكندي الإثنين الماضي قراراً غير ملزم يدعو إلى وقف صادرات الأسلحة إلى الكيان الإسرائيلي، ويحض المجتمع الدولي على العمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حسبما نقلت وكالة «فرانس برس».

وحصل قرار البرلمان الكندي على تأييد ٢٠٤ أصوات مقابل ١١٧، ودعا إلى «تعليق جميع صادرات السلع العسكرية والتكنولوجية إلى إسرائيل، وزيادة الجهود الرامية إلى منعها».

وهذا الشهر، قدمت مجموعة من المحامين والنشطاء الكنديين شكوى ضد الحكومة الكندية تطالب بتعليق صادرات الأسلحة إلى الكيان الإسرائيلي، معتبرين أن أوتاوا تنتهك بذلك القانون المحلي والدولي، وبعد كيان الاحتلال من أبرز مستوردي الأسلحة الكندية، حيث تلقى عتاداً عسكرياً بقيمة ٢١ مليون دولار كندي عام ٢٠٢٢، وسبق لذلك شحنات بقيمة ٢٦ مليون دولار عام ٢٠٢١.

وفي وقت متأخر من مساء الإثنين الماضي، مرر البرلمان الكندي القرار غير الملزم ودعو أيضاً المجتمع الدولي إلى العمل على الوصول إلى حل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما يتماشى مع سياسة الحكومة، وتأجل التصويت بسبب خلافات في اللحظات الأخيرة على صياغة تدعم إقامة دولة فلسطينية ما قد يزيد الانقسامات داخل الحزب الحاكم.

وكانت الأقلية اليسارية من حزب الديمقراطيين الجدد، الذي يساعد الليبراليين بزعامة رئيس الوزراء جاستن ترودو في البقاء بالسلطة، قد قدمت هذا الاقتراح بسبب عدم رضاها عما تعتبره إخفاقاً في اتخاذ إجراءات كافية لحماية المدنيين في غزة.

ومرر البرلمان الاقتراح المعدل بواقع ٢٠٤ أصوات مقابل ١١٧ بعد أن صوت لمصلحته جميع الوزراء في الحكومة الليبرالية، ومن بينهم وزيرة الصحة النفسية اليهودية يارا ساكس، وعارض الاقتراح بعض أعضاء البرلمان من الليبراليين مثل أنتوني هاوسفاتر، وين كار، والوزير الاتحادي السابق ماركو مينديسينو، ودعت النسخة الأصلية للاقتراح كندا إلى «الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين»، وهي خطوة لم تتخذها أي دولة عضو في مجموعة الدول العشر.

وبعد مفاوضات خلف الكواليس بين حزبي «الديمقراطيين الجدد» و«الليبراليين»، جرى استبعاد هذه الصياغة واستبدالها بصياغة أخرى تدعو المجتمع الدولي إلى العمل باتجاه إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين، لكن المشرعين الليبراليين والمعارضين بمجلس العموم اشتكوا من عدم علمهم بالصياغة الجديدة وطالبوا بإتاحة الفرصة لمناقشتها، وجرى تعليق التصويت.

وكالات

جنوب إفريقيا: إسرائيل تتحدى «العدل الدولية».. وإيرلندا: نرى تاريخنا يعيون الفلسطينيين

البابا فرنسيس يدعو إلى بذل الجهود كلها لوقف العدوان على غزة

على حين جدد بابا الفاتيكان فرنسيس دعوته للسلام في غزة، أكدت جنوب إفريقيا أن الكيان الإسرائيلي يسجل سابقة خطرة في تحديه قرارات أرفع محكمة في الأمم المتحدة، وذلك بالتزامن مع دعوة بريطانيا إلى وقف فوري لإطلاق النار في القطاع.

وحسب وكالة «رويترز»، جدد البابا فرنسيس، أمس الأربعاء، دعوته للسلام من خلال التفاوض، معبراً عن أسفه إزاء الصراعين الداميين في أوكرانيا وغزة، وقال البابا في تصريحات مقتضبة في ختام عظته بساحة القديس بطرس: «يجب ألا ننسى أبداً أن الحرب هي دائماً هزيمة، ولا يمكننا الاستمرار في الحرب، لا بد أن نبذل كل الجهود للتوسط، والتفاوض على إنهاء الحرب.. دعونا نصلي من أجل ذلك»، مشيراً إلى الحرب في أوكرانيا والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

ولم يقرأ البابا فرنسيس مجدداً معظم كلمته المعدة مسبقاً، إذ يعاني البابا- ٨٧ عاماً- من مشكلات في الحركة وأصيب خلال الأسابيع القليلة الماضية بنزلات برد ونوبات التهاب في الشعب الهوائية، وأوكل المهمة إلى أحد مساعديه، وقال لجمهوره إنه لا يزال مضطراً لتقليل خطاباته العامة.

في سياق متصل، أكد وزير الخارجية السلوفاكي يوراي بلانار أن تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يكمن في إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقال في تصريح لوكالة الأنباء السلوفاكية أمس: إن «مئات الآلاف من الفلسطينيين يوجدون الآن في قطاع غزة على حافة البقاء أحياء، الأمر الذي لا يمكن قبوله بسبب سياسة التجويع التي تمارسها إسرائيل بحقهم».

وشدد على أن الأمر المفصلي الآن يكمن في ضرورة وقف إطلاق النار، في فتح الممرات البرية لوصول المساعدات إلى القطاع، وأشار إلى أن سلوفاكيا قررت تقديم مساعدة إنسانية للقطاع غزة بقيمة ٢,٥ مليون يورو.

وزيرة خارجية جنوب إفريقيا ناليدي باندور اعتبرت أن الكيان الإسرائيلي يسجل سابقة خطرة في تحديه قرارات أرفع محكمة في الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن غزة تشهد حملة تجويع من جراء ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن باندور قولها في ندوة في مؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي خلال زيارة لواشنطن: إن «إسرائيل تحدت قراراً أصدرته محكمة العدل الدولية في كانون الثاني الماضي وأمرتها فيه ببذل كل ما بوسعها لمنع الإبادة الجماعية في غزة».

وأضافت: «نشهد حالياً أمام أعيننا تجويعاً جماعياً ومجاعة وهذا يدفعنا للتحذير من تداعيات خطوة قد تشكل مثلاً يحتذى»، وأوضحت باندور أن سلوك إسرائيل يمكن أن تتصرف دول على أنها قادرة على القيام بما تريد من دون أي محاسبة، وتقاضي جنوب إفريقيا الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية بارتكاب إبادة جماعية في العدوان الوحشي المستمر الذي يشنه على غزة.

بدوره، قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، أمس الأربعاء: إن وقف القتال للفلسطينيين بما يرقى إلى مستوى جريمة حرب، واصفة جرائم الاحتلال في غزة بأنها حملة عسكرية للإبادة الجماعية، وأن أوامر الإخلاء الإسرائيلية سهلت التهجير والقتل والإبادة.

وبالتزامن مع القصف المتواصل والعشوائي على أهالي غزة، فإن كيان الاحتلال منع آلاف الأطنان من المساعدات من العبور براً من رفح إلى شمال القطاع، كما شنت قواته هجمات على مراكز توزيع المساعدات التابعة للأمم المتحدة، ما ترك الكثيرين دون مساعدات ملحة لبقاء على قيد الحياة مثل الغذاء والإمدادات الطبية.

وكالات

مجموعة أبحاث بريطانية: إسرائيل تنفذ حملة عسكرية للإبادة الجماعية في غزة

«العمل الدولية»: فقدان أكثر من نصف مليون وظيفة في الضفة والقطاع

أظهرت تقديرات جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية أن نحو ٥٠٧ آلاف وظيفة فُقدت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية كانون الثاني الماضي بسبب العدوان المستمر على غزة.

وقالت المنظمة: تم فقدان نحو ٢٠١ ألف وظيفة في قطاع غزة بسبب الحرب المستمرة، وهو ما يمثل نحو ثلثي إجمالي العمالة في القطاع، كما فقدت ٣٠٦ آلاف وظيفة أو ما يعادل أكثر من ثلث إجمالي العمالة، في الضفة الغربية، حيث تأثرت الظروف الاقتصادية بشدة، وذلك حسب موقع «اليوم السابع المصري».

وأوضحت المنظمة أنه في حال استمرار العدوان حتى نهاية آذار الجاري فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة السنوي لعام ٢٠٢٤ بأكمله إلى ٤٢,٧ بالمئة، وفي حال استمرار العدوان حتى نهاية حزيران المقبل فمن المتوقع أن يرتفع المعدل السنوي للبطالة إلى ٤٥,٥ بالمئة.

وتوقعت المنظمة أن يؤدي استمرار الحرب حتى نهاية آذار إلى ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى نسبة قياسية تبلغ ٥٧ بالمئة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وأوضحت أنه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تُترجم خسائر الوظائف المقدرة إلى خسائر يومية في دخل العمل بقيمة ٢١,٧ مليون دولار، ويرتفع هذا المبلغ إلى ٢٥,٥ مليون دولار يومياً عندما نقدّر بخسائر الدخل الناجمة عن الدمج الجزئي للأجور لموظفي الخدمة المدنية وانخفاض دخل العاملين في القطاع الخاص.

وقالت المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية، ريما جرادات: إنه «إضافة إلى الخسائر المدمرة والكارثية في الأرواح، ومع وجود سكان غزة على حافة المجاعة الجماعية، تسبب العدوان على غزة أيضاً بأزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأضافت إنه «في غزة، تم محو أعباء بأكملها من الوجود، وتم هدم البنية التحتية ومرافق الطاقة والمياه، ودمرت المدارس والمرافق الطبية والشركات، «وقد أدى ذلك إلى تدمير قطاعات اقتصادية بأكملها وشل نشاط سوق العمل، مع تداعيات لا توصف على حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم لأجيال قادمة».

بموازاة ذلك، أكدت مجموعة «فوريتيسك أركيتيكتس» البريطانية المستقلة للأبحاث أن إسرائيل تنفذ حملة عسكرية للإبادة الجماعية في غزة بطرق وأساليب متعددة، مستغلة حتى التدابير والإجراءات الإنسانية التي يتم اللجوء إليها أحياناً في مناطق الأزمات.

وقالت المجموعة في دراسة نشرها موقع «ميدل ايست آي» البريطاني: إن «إسرائيل تستخدم منذ بدء حربها على غزة في الـ٨ من تشرين الأول الماضي التدابير الإنسانية مثل أوامر الإخلاء لدعم عملياتها العسكرية، والدفع نحو التهجير الجماعي لأهالي غزة».

وحسب المجموعة، فإن هذه الإجراءات والتدابير أدت إلى تهجير واسع النطاق للفلسطينيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، وتسببت في تدمير واسع النطاق للأراضي الزراعية، وتسببت في تلوث المياه والتربة، وتسببت في تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس، وتسببت في تدمير المخابز والأسواق